

تبعات الإعتداءات الإسرائيلية  
على السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية

سلسلة تقارير خاصة (16)  
آب 2002

## مقدمة:

تعرّضت مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) التابعة للشرطة المدنية، وكذلك مراكز الاعتقال والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة، إلى الإعتداءات المتكررة لقوات الإحتلال الإسرائيلي. وقد نتج عن هذه الإعتداءات إحاق أضرار جسيمة بهذه المراكز. فغالبية السجون ومراكز التوقيف تعرّضت لقصف مدفعي أو صاروخي أدى إلى دمار كامل أو جزئي لمبانيها، هذا إضافة إلى تلف وحرق الملفات والوثائق المتعلقة بهذه المراكز أو بالمحتجزين فيها. الضرر الأهم الذي نتج عن تدمير هذه المراكز تمثل في إطلاق سراح المحتجزين، سواء المحكومين أو الموقوفين بإنتظار محاكمتهم.

يتطرق التقرير التالي للإعتداءات الإسرائيلية التي تعرّضت لها مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والإعتقال الفلسطينية، خلال العام 2002. هذا بالإضافة إلى بيان عدد المحتجزين الذين كانوا في هذه السجون ومراكز التوقيف قبيل الإجتياحات التي بدأت في شهر آذار/ 2002 (وما زالت مستمرة). كما يتعرض التقرير للآثار التي نجمت عن هذه الإعتداءات، خصوصا إطلاق سراح المحتجزين، وتدمير السجون ومراكز التوقيف، وشل قدرة الجهات المختلفة المكلفة بتطبيق القانون.

## أولاً: مراكز الإصلاح والتأهيل / مراكز التوقيف الفلسطينية

يوجد في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية نوعان من مراكز الاعتقال والتوقيف. النوع الأول هو تلك المراكز التابعة لإدارة الشرطة، ويطلق عليها مراكز الإصلاح والتأهيل. تخضع هذه المراكز للمديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، وينطبق عليها قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لسنة 1998. هذه المراكز موجودة في جنين، نابلس، رام الله، أريحا، الظاهرية، وغزة. أما النوع الثاني من مراكز الاعتقال فيتبع الأجهزة الأمنية المختلفة، ويطلق عليها مراكز الاعتقال والتوقيف، وتشمل مراكز الاعتقال والتوقيف التابعة لجهاز الأمن الوقائي، جهاز المخابرات العامة، وجهاز الاستخبارات العسكرية. في كل محافظة فلسطينية هناك مركز واحد أو أكثر للتوقيف يتبع لأحد أو بعض الأجهزة الأمنية المذكورة. وهناك مراكز توقيف وإعتقال يطلق عليها سجون عسكرية مثل سجن أريحا العسكري، سجن جنين العسكري، وسجن جنيد العسكري، وتتبع للشرطة العسكرية، التابعة بدورها للأمن الوطني. إضافة إلى ذلك، هناك عدد من النظارات تتبع للشرطة المدنية، وتستخدم عادة لإستقبال الموقوفين لفترات قصيرة لا تتجاوز عدة أيام، إلى أن يتم نقلهم إلى مراكز الإصلاح والتأهيل في المناطق المختلفة، أو لحين عرضهم على الجهات القضائية المختصة.

## ثانياً: الأضرار التي لحقت بمراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) ومراكز التوقيف نتيجة الإعتداءات الإسرائيلية

لحقت بمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية أضرار جسيمة نتيجة الإعتداءات الإسرائيلية ، سواء في مبانيها أو في محتوياتها وتجهيزاتها، هذا بالإضافة إلى أثر تلك الإعتداءات في الحدّ من قدرة الشرطة والأجهزة الأمنية المختلفة على حماية المحتجزين أو الاحتفاظ بهم في السجون ومراكز التوقيف. فيما يلي عرض موجز لأوضاع السجون ومراكز التوقيف التي تضررت نتيجة إعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، وطبيعة الأضرار التي لحقت بكل منها.

## في الضفة الغربية

### 1- السجنون ومراكز التوقيف التابعة للشرطة

— مركز إصلاح وتأهيل نابلس: تعرّض المركز لعدة إعتداءات منذ بداية انتفاضة الأقصى، كان أشدها الإعتداء الذي تعرّض له عند إجتياح مدينة نابلس في الثالث من نيسان من العام 2002. تمثّلت الأضرار التي لحقت بالمركز نتيجة إطلاق النار الكثيف في التالي:

- حرق مبنى إدارة المركز، وإتلاف كافة المحتويات، وشملت:
  - مكاتب وأثاث وخزانات.
  - أرشيف السجن وملفات السجناء.
  - أجهزة الهاتف والفاكس.
  - أجهزة تلفزيون وستلايت.
  - ماكينة تصوير.

- مبنى إدارة المركز معرّض للسقوط بسبب الحريق.
- إستيلاء قوّات الإحتلال على أجهزة الكمبيوتر من مبنى المركز قبل حرقه.
- تدمير بوابة السجن الرئيسية والسور الخارجي والداخلي للسجن.
- تجريف قسم الزيارات في السجن.
- تدمير مبنى سجن النساء في المركز.
- تحطيم بعض النوافذ والأبواب في غرف السجناء.

كان عدد نزلاء السجن قبيل إجتياح مدينة نابلس (151) نزياً. عند إجتياحها للمدينة، قامت قوّات الإحتلال بإعتقال النزلاء لفترة وجيزة في معسكر حوارة، ثم أخذت سبيلهم لاحقاً. كما إعتقلت قوّات الإحتلال أحد الضباط وثلاثة أفراد من الشرطة كانوا متواجدين في المركز عند إقتحامه.

– مركز إصلاح وتأهيل الظاهرية: لحقت بالمركز أضرار كبيرة، جعلته غير صالح للاستعمال. تمثّلت هذه الأضرار في الآتي:

- تكسير بوابة السجن الرئيسية وإتلاف جميع الأبواب الداخلية.
- سرقة أجهزة الفاكس والهاتف وكاميرا التصوير، وتحطيم أجهزة التلفاز.
- حدوث تشقّقات في بعض الجدران.
- تكسير جميع نوافذ إدارة المركز.
- تحطيم جميع المكاتب والخزانات والأثاث في مبنى إدارة المركز.
- هدم أسوار السجن.

تواجد في المركز قبل إجتياح المدينة (64) نزيلاً، تم إطلاق سراحهم من قبل الشرطة الفلسطينية عشية الإجتياح.

– مركز إصلاح وتأهيل رام الله: لحقت بالمركز أضرار تمثّلت بتدمير أثاث ومكاتب وأبواب ونوافذ وتجهيزات. قامت قوّات الإحتلال خلال الإجتياح بأعمال تفجير داخل السجن نتج عنها حدوث ثغرات كبيرة في الجدران والسقف، مما جعله آيلاً للسقوط.

فجر يوم الجمعة بتاريخ 2002/3/29، وبعد أن اجتاحت قوّات الإحتلال المدينة، أقتحمت الآليات العسكرية الإسرائيلية السور الرئيسي للمقاطعة. وحين إقتحمت مركز الإصلاح والتأهيل (السجن)، قامت بإطلاق سراح المحتجزين بعد أن اعتقلتهم لفترة محدودة في معسكر عوفر بالقرب من بلدة بيتونيا. كان في المركز قبيل الإجتياح (62) نزيلاً من المحكومين أو الموقوفين الذين لم تنتهي أو تعقد محاكمتهم بعد، هذا إضافة إلى عدد من المعتقلين المتهمين بقتل وزير السياحة الإسرائيلي. وكان مدير السجن قد قام عشية الإجتياح بنقل السجناء المذكورين، وعددهم أربعة، إلى مكتب الرئيس عرفات، لحمايتهم من أي اعتداء قد يتعرضون له من قبل قوّات الإحتلال.

– مركز إصلاح وتأهيل جنين: لقد تمّ تدمير مبنى السجن بالكامل أثناء قيام قوّات الإحتلال بتدمير مبنى مقاطعة جنين بتاريخ 2001/9/11. وفي أعقاب تدمير المركز المذكور، قامت إدارة السجون باستخدام شقة سكنية في الحي الشرقي من المدينة. ولعدم كفاية مساحة الشقة تم الإنتقال بعد عدة

أسابيع إلى شقة سكنية أخرى أكثر إتساعاً. وبقي الوضع على هذه الحال إلى أن قامت قوّات الإحتلال بإجتياح مدينة جنين في مطلع شهر نيسان من عام 2002. تمّ إطلاق سراح جميع المحتجزين في المركز من قبل الشرطة الفلسطينية قبيل إجتياح قوّات الإحتلال للمدينة، والبالغ عددهم (51) شخصاً، وذلك بعد عقد كفالات بشأن عودتهم إلى السجن عند تغيّر الظروف. ومنذ اليوم الأول لإنسحاب قوّات الإحتلال من المدينة بتاريخ 2002/4/21، تم العودة للعمل في المقر المؤقت المذكور، وبدأت عملية إعادة الموقوفين الذين تم إخلاء سبيلهم.

– **مركز إصلاح وتأهيل أريحا:** لم يتعرض مركز إصلاح وتأهيل أريحا لأي اعتداء خلال انتفاضة الأقصى. خلال فترة إجتياح مدن الضفة الغربية، وبعد الإتفاق على نقل المعتقلين الأربعة المتهمين بقتل وزير السياح الإسرائيلي رحبعام زئيفي، إضافة إلى الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعادات، وفؤاد الشوبكي مسؤول الإدارة المالية العسكرية، إلى سجن أريحا العسكري، تم تحويل السجن العسكري الذي كان يتبع للأمن الوطني إلى المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل.

– **مركز توقيف شرطة طولكرم:** بعد قصف مقاطعة طولكرم، وتدمير مركز التوقيف التابع للشرطة في المقاطعة بتاريخ 2002/1/18، تمّ تخصيص تسوية تحت أحد المساجد في حارة السلام شرق المدينة لاستخدامها كمركز توقيف من قبل مديرية الشرطة. كان في المركز عشية إجتياح المدينة (10) موقوفون، تم إخلاؤهم جميعاً من قبل الشرطة الفلسطينية. ويتم العودة لإستخدام المركز المؤقت بعد كل إنسحاب لقوّات الإحتلال من المدينة، كما يتمّ إخلاؤه عند إعادة الإجتياح.

– **نظارة شرطة قلقيلية:** تقع النظارة بالقرب من مقر المحافظة في مدينة قلقيلية. تم إخلاؤها من قبل الشرطة الفلسطينية وإخلاء سبيل الموقوفين فيها قبيل اجتياح مدينة قلقيلية بتاريخ 2002/4/1. وهي الآن فارغة.

– **مقر توقيف شرطة محافظة قلقيلية:** في المقر مركز للتوقيف والتحقيق، دمرته قوّات الإحتلال. تواجد في المركز (6) موقوفون، تم إخلاؤهم قبيل إجتياح المدينة بتاريخ 2002/4/1.

– مقر شرطة محافظة سلفيت: في المقر مركز للتوقيف والتحقيق تم تدميره بالكامل عند اقتحام قوات الإحتلال الإسرائيلي للمحافظة بتاريخ 2002/4/3. لم يتواجد به أحد عند تدميره.

– مركز شرطة دورا: المركز عبارة عن بناء مستأجر من البلدية، تم تدميره بشكل شبه كامل نتيجة تفجيره بتاريخ 2002/4/9. كما وتم حرق الأثاث ومصادرة أجهزة الكمبيوتر والهواتف. لم يتواجد به أحد عند تدميره.

## 2- مراكز الإعتقال والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية

– مركز توقيف وتحقيق مخبرات جنين: لم يتضرر المركز بسبب الإجتياحات المتكررة لمدينة جنين. تم إخلاؤه عند إجتياح المدينة في الثالث من نيسان 2002. تواجد فيه عشية إجتياح المدينة (8) موقوفون.

– مركز توقيف وتحقيق مخبرات طولكرم: يقع المركز في بناية مقاطعة طولكرم، وقد تم تدميره في الغارة بطائرات أف - 16 على مبنى المقاطعة بتاريخ 2002/1/18. أستعيعض عن المركز المدمر بشقة سكنية. تواجد في الموقع المؤقت عشية إجتياح مدينة طولكرم (6) موقوفون، تم إخلاؤهم قبيل الإجتياح.

– مركز تحقيق وتوقيف وقائي قلقيلية: يقع المركز في الحي الشمالي للمدينة، وقد تعرض للقصف من قبل قوات الإحتلال، ولحقت به بعض الأضرار. تم إخلاؤه قبيل إجتياح مدينة قلقيلية في الأول من نيسان 2002، حيث تواجد فيه (20) موقوفاً.

– مركز تحقيق وتوقيف مخبرات قلقيلية: يقع المركز في مقرّ المخبرات العامة في قلقيلية، وقد تمّ إخلاؤه قبيل الإجتياح في بداية شهر نيسان الماضي. لم تلحق به أية أضرار بسبب الإجتياح. تواجد فيه (17) موقوفاً، تم إخلاؤهم قبيل الإجتياح.

– مركز تحقيق الأمن الوقائي/ نابلس: لحقت بالمركز أضرار كبيرة، تمثلت في تشقق الجدران نتيجة التفجيرات داخل المبنى، وتكسير النوافذ. لم يتواجد به أحد عند الإقتحام.

– مركز توقيف وتحقيق المخابرات العامة/ نابلس: لحقت أضرار طفيفة بالمبنى نتيجة قصفه بالمدفعية. لم يتواجد به أحد عند الإقتحام.

– مركز توقيف وتحقيق الإستخبارات العسكرية/ نابلس: لحقت بالمركز أضرار كبيرة نتيجة قصفه بالمدفعية. لم يكن به أحد عند الإجتياح .

– مقر اللجنة الأمنية<sup>1</sup>/ سلفيت: تم تدمير مقر اللجنة الأمنية المشتركة التابع للأمن الوطني. تواجد في المقر (12) معتقلاً، تم إخلاؤهم قبيل إجتياح مدينة سلفيت.

– مقر الأمن الوقائي/ سلفيت: في المقر مركز للتوقيف والتحقيق، تم تدميره بالكامل. تواجد فيه (15) موقوفاً أمنياً، تم إخلاؤهم قبيل إجتياح المدينة.

– مقر المخابرات العامة/ سلفيت: في المقر مركز للتوقيف والتحقيق، تم تدميره بالكامل. تواجد فيه (50) موقوفاً، تم إطلاق سراحهم من قبل قوَّات الإحتلال قبيل إجتياح المدينة.

– مقر مخابرات/ بيت لحم: في المقر مركز للتوقيف والتحقيق، تم تدميره بالكامل. تواجد في المركز (14) معتقلاً، تم إطلاق سراحهم من قبل إدارة المقر قبيل إجتياح المدينة في الثاني من نيسان 2002.

– مقر الأمن الوقائي/ بيت لحم: تم تدمير المقر بالكامل، بما فيه مركز التوقيف. كان في المركز (7) موقوفون، تم إطلاق سراحهم من قبل إدارة المركز قبيل إجتياح المدينة.

---

<sup>1</sup> اللجنة الأمنية المشتركة هي عبارة عن لجنة مكونة من كل من جهاز الأمن الوقائي، وجهاز المخابرات العامة، والشرطة، وقيادة الأمن الوطني. وقد شكَّلت في شهر 12/2001.



— مقر الأمن الوقائي/ بيتونيا- رام الله: قصفت قوّات الإحتلال المقر منذ ساعات فجر يوم الثلاثاء الموافق 2002/4/2، والذي تواجد بداخله حوالي (400) شخص من العاملين وعائلاتهم والموقوفين البالغ عددهم حوالي (30) شخصاً. وقد جاء القصف بعد أن رفض مسئولو جهاز الأمن الوقائي تسليم عدد من الموقوفين المطلوبين لقوّات الإحتلال. وقد إستخدمت قوّات الإحتلال في قصفها للمقر، الذي إستمر عشر ساعات متواصلة، المروحيات من نوع أباتشي، والتي أمطرت المقر بوابل من الصواريخ، إضافة إلى قذائف الدبابات والرشاشات الثقيلة. وبالنتيجة تم تدمير المقر بحيث لم يعد صالحاً للإستعمال.

— مركز الأمن الوقائي / دورا: المركز عبارة عن مبنى مكون من ثلاثة طوابق. عند إجتياح بلدة دورا، تم الاستيلاء على جميع الملفات والأجهزة داخل المركز، لكن لم تلحق بالمركز أية أضرار أخرى. تمّ نقل المعتقلين الذين كانوا في المركز قبيل الإجتياح إلى سجن الأمن الوقائي في المقاطعة بمدينة الخليل، الذي دمرّ لاحقاً بتاريخ 2002/6/29.

— مقرّ الأمن الوقائي/ يطا: في المقر مركز للتوقيف والتحقيق، تم تدميره بالكامل. لم يتواجد به أحد عند إجتياح البلدة بتاريخ 2002/4/6.

### 3-السجون العسكريّة

أ) سجن جنين العسكري: يتبع هذا السجن لجهاز الإستخبارات العسكرية. لم يتضرر جراء الإجتياحات المتكررة للمدينة. كان بداخله (54) موقوفاً أمنياً على ذمة نيابة أمن الدولة أو على ذمة الأجهزة الأمنية المختلفة. تمّ إطلاق سراح جميع الموقوفين في السجن بكفالات شخصية قبيل الإجتياح. ولا يزال السجن فارغاً حتى الآن.

ب) سجن طولكرم العسكري: يقع السجن في مقرّ مقاطعة طولكرم، ويتبع لجهاز الإستخبارات العسكرية. لم يلحق به أي ضرر. كان بداخله (8) موقوفون أمنيون محوّلون من قبل جهاز المخابرات العامة. قبل إجتياح محافظة طولكرم بيومين تم إخراج الموقوفين من السجن من قبل عناصر فلسطينية مسلّحة، وإعدامهم رمياً بالرصاص في الشارع العام.



## في قطاع غزة

### 1- السجون ومراكز التوقيف التابعة للشرطة

#### أ) مركز إصلاح وتأهيل غزة ( السجن المركزي )

تعرض مبنى السرايا، الذي يضم السجن المركزي في مدينة غزة، للقصف عدة مرات، كان أشدها القصف الذي وقع بتاريخ 2002/2/11، والذي ألحق بالمركز الأضرار التالية:

- تصدعات وتشققات في جدران المبنى.
- تصدع في سقف مشغل الخياطة وسقف المطبخ.
- أضرار بالغة في شبكة المياه والصرف الصحي، وتحطم المغاسل وأبواب الحمامات وخزانات المياه ومرايا السخانات الشمسية.
- أضرار في شبكة الكهرباء.
- تكسير الشبابيك الزجاجية والبلاستيكية.

يعتبر مركز إصلاح وتأهيل غزة (السجن المركزي) السجن الوحيد والأكبر الخاضع لإدارة جهاز الشرطة في قطاع غزة. مع بداية انتفاضة الأقصى، كان في المركز حوالي (500) سجين (سياسي، أمني وجنائي). وفي شهر 2000/10، ومع تعرض مدن القطاع للقصف بالطائرات للمرة الأولى، حدثت احتجاجات داخل السجن، قام خلالها السجناء بتكسير الأبواب والشبابيك، وتمكنوا من الخروج إلى ساحة السجن، ومن ثم إلى خارجه، حيث تواجد ذوهم الذين عادوا بهم إلى منازلهم. وفي اليوم التالي تم إعادة اعتقالهم. أعيد ترميم السجن بعد تلك الإضطرابات، كما تم تحسين مستوى الحراسة.

بتاريخ 2001/5/10، صدر عن الرئيس عرفات قرار يقضي بالإفراج عن السجناء الذين تقل محكوميتهم عن (10) سنوات (باستثناء السجناء الأمنيين)، وذلك بعد تقديمهم كفالات شخصية بالعودة حين الطلب. وبهذه الطريقة تم إخلاء سبيل عدد كبير من السجناء، وبقي (220) سجيناً فقط. تواجد في السجن (145) سجيناً حتى تاريخ 2002/3/29.

## ب) مراكز التوقيف التابعة للشرطة

تعرض مقر الشرطة العام (الجوازات) للقصف مرات عديدة وأصبح غير صالح للإستعمال. يقع في المقر مركز توقيف المباحث العامة. بعد قصف المقر، تم نقل الموقوفين الذين كانوا فيه إلى شقق في عمارات سكنية للحفاظ على سلامتهم، وذلك قبل ترحيلهم إلى سجن غزة المركزي. وكذا الأمر بالنسبة إلى مراكز توقيف الشرطة في: رفح، خانينوس، محافظة الوسطى، جباليا، بيت لاهيا، بيت حانون، الشيخ رضوان، والشاطيء. فجميع من يتم توقيفه في أي من هذه المراكز يرحل سريعاً إلى مركز الإصلاح والتأهيل في مدينة غزة.

## 2- مراكز التوقيف والإعتقال التابعة للأجهزة الأمنية الأخرى

أ) مركز توقيف الأمن الوقائي / تل الهوى: وهو المقر الرئيس والوحيد في قطاع غزة التابع لجهاز الأمن الوقائي. لم يتعرض المركز لأي أضرار تذكر. تواجد في المركز (12) موقفاً حتى تاريخ 2002/7/8، ما بين موقوف أمنى وجنائي وسياسي.

ب) مركز توقيف المخابرات العامة / السرايا: وهو مركز التوقيف الرئيسي في غزة التابع لجهاز المخابرات العامة. يوجد في المركز (35) موقفاً، غالبيتهم على خلفية أمنية.

ج) مركز التوقيف التابع للإستخبارات العسكرية: يقع المركز في مبنى السرايا، ولم يتعرض لأي ضرر يُذكر. لا تتوفر معلومات موثقة عن عدد المحتجزين في المركز بسبب عدم تعاون القائمين عليه مع الهيئة. إلا أن المعلومات المتوفرة من قبل أهالي الموقوفين تشير إلى أن العدد يقارب (15)، غالبيتهم موقوفون على خلفية أمنية.

## ثالثاً: إخلاء سبيل الموقوفين في السجون ومراكز التوقيف

لم تتبع الشرطة وقوات الأمن الفلسطينية طريقة موحدة في إخلاء سبيل المحتجزين في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) أو في مراكز التوقيف. فقد اتبعت عدة طرق أهمها:

1. **نقل الموقوفين إلى شقق سكنية:** عند توقع إجتياح أو قصف من قبل قوات الاحتلال، تقوم إدارات المراكز أحياناً بإخلاء النزلاء والموقوفين إلى شقق سكنية لحمايتهم من الخطر. أدى ذلك في حالات كثيرة إلى وضع النزلاء والموقوفين في ظروف صعبة، نظراً لعدم توفر الخدمات الصحية والمعيشية المناسبة في تلك الأماكن، التي لم تجهز كسجون أو مراكز توقيف.

2. **تجميع الموقوفين في مركز اعتقال واحد:** في بعض الأحيان، كان يتم تجميع الموقوفين لدى المراكز التابعة للأجهزة الأمنية المختلفة في مركز اعتقال واحد. وغالباً ما كان يتم ذلك بنقل المحتجزين إلى مراكز الإصلاح والتأهيل في حالة وجودها، وفي حالة عدم وجودها كان يتم تجميعهم في مقر أحد الأجهزة الأمنية.

3. **الإفراج عن المحتجزين بكفالات:** قامت إدارات بعض السجون ومراكز التوقيف بإطلاق سراح بعض المحتجزين، بعد أن وقعوا على كفالات إلترموا بموجبها بالعودة إلى السجن أو مركز التوقيف عندما يطلب منهم ذلك.

4. **إطلاق سراح المعتقلين دون شروط:** في حالات المخالفات البسيطة، وكذلك في حالات العقوبات المدنية، كان يتم أحياناً إطلاق سراح الموقوفين دون شروط .

5. **إطلاق سراح المعتقلين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي:** خلال الإجتياح الذي بدأ في أواخر شهر آذار/ 2002، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام عدد من السجون ومراكز التوقيف ونقل المحتجزين فيها إلى مراكز الاعتقال الإسرائيلية، حيث كان يتم التحقيق معهم من قبل المخابرات الإسرائيلية، وبعد ذلك يتم إطلاق سراحهم. هذا باستثناء حالة مقر الأمن الوقائي في رام الله، حيث قامت قوات الاحتلال بإعتقال عدد من المحتجزين، وأبقت عليهم في معتقلاتها.

وبصورة عامة، أخلت القوات الإسرائيلية سبيل الموقوفين على خلفية التعاون معها من مراكز الإعتقال والتوقيف في المدن التي تمّ إجتياحها.

## رابعاً: تبعات تدمير قوّات الإحتلال للسجون ومراكز التوقيف الفلسطينية

بطبيعة الحال، أثر التدمير الذي تعرّضت له السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية سلباً على أمن المواطن والمجتمع. كما أثر سلباً وبصورة واضحة على قدرة الجهات الأمنية الفلسطينية المختلفة في أداء دورها في كبح جماح الجريمة وملاحقة المجرمين. لقد تواجد في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية قبيل الإجتياح ما يزيد عن الـ (900) سجين، أكثر من 450 منهم كانوا موقوفين على خلفية تعاونهم مع سلطات الإحتلال، وأكثر من 130 كانوا موقوفين على خلفية أمنية أو بسبب انتمائهم السياسي، أما الباقون فكانوا معتقلين على خلفية جنائية. ويمكن إجمال الآثار المختلفة الناجمة عن الاعتداءات المتكررة على السجون ومراكز التوقيف بما يلي:

**1. الجهاز القضائي:** عانى الجهاز القضاء الفلسطيني كثيراً خلال إنتفاضة الأقصى بسبب الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وبصورة خاصة في الضفة الغربية. وقد شلّ عمل هذا الجهاز تماماً بعد إجتياح قوّات الإحتلال للمدن الفلسطينية وفرض نظام منع التجول على سبع منها. الأهم في هذا الشأن، هو انعدام القدرة على عقد المحاكمات أو تنفيذ قرارات وأحكام المحاكم. فغالبية الأشخاص الذين حوكموا أمام المحاكم وصدرت بحقهم أحكام بالحبس، أو الذين ما زالوا موقوفين بانتظار المحاكمات، أخرجوا من أماكن توقيفهم سواء من قبل قوات الأمن الفلسطينية أو من قبل قوات الإحتلال. وبعضهم هرب خارج المناطق ( أ ) التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة.

**2. أثر إطلاق سراح المحتجزين على أمن المواطن الفلسطيني:** أثارت قضية إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين الذين كانوا معتقلين في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية الكثير من المخاوف في صفوف المواطنين. فعدد من هؤلاء السجناء، خاصة العملاء، هربوا إلى داخل إسرائيل، مما يثير المخاوف من عودتهم إلى التعاون مع قوّات الإحتلال، وخصوصاً في المساعدة في إغتيال نشطاء

الإنتفاضة أو القبض عليهم. فقد شوهد عدد من العملاء يرافقون قوات الإحتلال خلال إجتياحاتها المتكررة لمدينة جنين. هذا إضافة إلى مخاوف المواطنين من إقدام هؤلاء المتعاونين على الإنتقام من الأشخاص الذين ساعدوا في الكشف عنهم وتسليمهم لأجهزة الأمن الفلسطينية.

من جانب آخر، وفي أعقاب خروج عدد من المتهمين بالتعاون مع قوات الإحتلال من مراكز التوقيف الفلسطينية، وفي ظل الشعور العام لدى المواطن الفلسطيني بعدم قدرة أو رغبة السلطة الفلسطينية في التعامل جدياً مع هذا النوع من الموقوفين، أقدمت مجموعات فلسطينية مسلحة على إنزال عقوبة الإعدام خارج نطاق القانون بحق عدد منهم بعد خروجهم أو إخراجهم من السجون ومراكز التوقيف. فقد وصل عدد الأشخاص الذين تم قتلهم على خلفية تعاملهم مع قوات الإحتلال الإسرائيلي في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية شهر آذار/ 2002 إلى (50) شخصاً، يتوزعون على مختلف المحافظات على النحو التالي:

**قائمة بأعداد الذين قتلوا على خلفية اتهامهم بالتعاون مع قوات الإحتلال  
منذ 13 آذار/ 2002**

المحافظة	العدد	التاريخ
قلقيلية	4	2002/3/19 (1)، 2002/3/22 (1)، 2002/4/1 (2)
طوباس	3	2002/4/7 (3)
طولكرم	11	2002/3/15 (2)، 2002/4/1 (8)، 2002/4/3 (1)
نابلس وسلفيت	6	2002/7/15 (1)، 2002/3/17 (2)، 2002/4/3 (3)
رام الله	4	2002/4/23 (2)، 2002/6/4 (1)، 2002/6/7 (1)
بيت لحم	14	2002/3/13 (2)، 2002/4/1 (1)، 2002/4/7 (11)
الخليل	5	2002/4/8 (1)، 2002/4/23 (3)، 2002/6/10 (1)

إضافة إلى ذلك، هناك مخاوف حقيقية من بروز ظاهرة أخذ القانون باليد والانتقام من الأشخاص الذين كانوا يقضون أحكاماً في السجون الفلسطينية على خلفية ارتكابهم جرائم القتل والجرائم الأخلاقية.

**3. الشرطة:** أثرت الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وخصوصاً هدم السجون ومراكز التوقيف ومقار الشرطة، على عمل جهاز الشرطة الفلسطينية بشكل عام، وعلى عمل المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل التابعة للشرطة بصورة خاصة. فعدم وجود أماكن آمنة يتم إحتجاز المتهمين فيها أدى جزئياً إلى إحجام الشرطة عن القيام بدورها في ملاحقة المجرمين.

**4. النيابة العامة:** تأثر عمل النيابة العامة بشكل كبير نتيجة تدمير معظم السجون ومراكز التوقيف، وما نتج عنه من إضطرار النيابة العامة إلى الإيعاز بإطلاق سراح المحتجزين في هذه الأماكن وفق إجراءات عاجلة. فلم تتمكن النيابة العامة من القيام بدورها في التحقيق مع هؤلاء المتهمين ومتابعة محاكمتهم، وتقديم لوائح إتهام بحقهم. هذا إضافة إلى عدم قدرتها على ممارسة دورها في ملاحقة مرتكبي الجرائم التي وقعت مؤخراً وتقديمهم للمحاكمة، إذ يصطدم عمل النيابة غالباً بعدم وجود أماكن توقيف يتم توقيف المتهمين فيها.

وبسبب الإجتياح الذي بدأ في 2002/3/29، فقدت الشرطة والنيابة العامة في مدن الضفة الغربية ( ما عدا أريحا ) القدرة على ملاحقة المجرمين وتنفيذ قرارات المحاكم. وبصورة عامة، أصبح الجهاز القضائي الفلسطيني في الضفة الغربية مشلولاً تماماً بعد هذا التاريخ.



## خاتمة: استنتاجات وتوصيات

يتبين مما جاء في التقرير أن حجم الأضرار التي لحقت بالسجون ومراكز التوقيف الفلسطينية جراء الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة كانت كبيرة. فقد تم تدمير معظم السجون ومراكز التوقيف في الضفة الغربية أو / وتخریب محتوياتها، فأصبحت غير صالحة للإستعمال. كما أدت الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مدن الضفة الغربية إلى شلّ قدرة السلطة الفلسطينية، المحدودة أصلاً، وإجهاض سعيها في ملاحقة المجرمين والخارجين على القانون. ومن المخاطر المباشرة لذلك زيادة الإنفلات الأمني واستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد، وعجز الشرطة والأجهزة الأمنية المختلفة بالتالي عن تحقيق الأمن والأمان للمواطنين العاديين والموقوفين على حدٍ سواء. كما يتبين من أعداد السجناء والموقوفين الواردة في التقرير أن ما يقارب النصف قد تمّ إحتجازهم على خلفية تعاونهم مع قوات الإحتلال لفترات طويلة دون محاكمة. أضف إلى ذلك، أن العدد القليل للسجناء الجنائيين يدلّ بصورة واضحة على عدم فاعلية الأجهزة الفلسطينية المكلفة بتطبيق القوانين في ملاحقة ومعاقبة المجرمين.

ومن أجل الحدّ من الآثار السلبية التي نجمت عن تخریب السجون ومراكز التوقيف وإخلاء سبيل السجناء والموقوفين، وكذلك لغرض تصويب عمل الأجهزة المكلفة بتطبيق القانون، توصي الهيئة بعمل التالي فور إنسحاب القوات الإسرائيلية من المدن التي أعيد احتلالها:

1. إعادة بناء السجون ومراكز التوقيف التي تمّ تدميرها، أو التي أصبحت غير صالحة للإستعمال. والى أن يتم ذلك، العمل سريعاً على إيجاد بدائل مؤقتة، على أن يتمّ بناء أو إعادة بناء سجون ومراكز وتوقيف مستوفية للشروط التي حددها المعايير الدولية والقوانين الوطنية ذات العلاقة.

2. العمل الجدي والدؤوب لإعادة القبض على السجناء الذين تمّ إخلاء سبيلهم، خصوصاً أولئك الذين أدينوا أو اتهموا بإرتكاب جرائم خطيرة. وذلك بهدف ضبط الوضع الأمني، وتحقيق العدل والأمن للمواطن العادي.

3. إعادة تنظيم عمل الأجهزة الأمنية بموجب قوانين تحدد مهامها وحدود مسؤولياتها وتسلسل قياداتها بصورة واضحة. فلم يعد مبرراً أن تقوم الأجهزة الأمنية المختلفة بإدارة مراكز توقيف بصورة غير قانونية وبدون إشراف النيابة العامة أو التفتيش القضائي.

4. إضافة إلى إعادة تنظيم عمل الأجهزة الأمنية، على السلطة الوطنية إلحاق جميع مراكز التوقيف التابعة حالياً لهذه الأجهزة للمديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل التابعة للشرطة المدنية.

5. إعادة السجناء والموقوفين الذين تم إخلاء سبيلهم وعرض ملفات الموقوفين على الجهات القضائية المختصة دون تأخير أو مماطلة. لم يعد مبرراً إحتجاز الأشخاص لفترات طويلة دون تهم محددة أو محاكمة.

6. على النيابة العامة القيام بالتحقيق في جرائم القتل التي ارتكبت منذ إجتياح قوات الإحتلال للمدن الفلسطينية في أواخر شهر آذار من العام 2002. كما عليها إجراء التحقيق الجدي في حالات قتل متهمين أثناء المحاكمات من قبل عناصر فلسطينية مسلحة ( كما حدث في غزة وجنين).

وأخيراً، إن تحقيق العدالة من جهة، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن العادي من جهة ثانية، يتطلبان إعادة بناء الأجهزة الفلسطينية المكلفة بتطبيق القوانين على أسس عصرية وديمقراطية. أن نفاذ القانون الأساسي ابتداء من 2002/7/7، ونفاذ قانون السلطة القضائية من قبل بتاريخ 2002/6/18، والبدء بتنفيذ خطة الإصلاح التي التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية بها، مؤشرات إيجابية على عزم السلطة الوطنية الفلسطينية على إعادة البناء، مقترناً بالتأكيد على استقلال القضاء وسيادة القانون والمساواة أمامه واحترام حقوق وحرريات المواطن. ولكننا ندرك جيداً أن إستمرار الإحتلال لمدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية يحبط هذا الجهد، المبارك داخلياً ودولياً، لإعادة البناء والإصلاح الديمقراطي.